مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: العدالة الانتقالية دراسة في المفهوم والآليات
اسم الكاتب: أ.م.د. اسعد طارش عبد الرضا، هند مالك حسن
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/377
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 07:48 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العدالة الانتقالية دراسة في المفهوم والآليات

هند مالك حسن أ.م.د.اسعد طارش عبدالرضا

مؤسسة الشهداء كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد

dr.asaadbaghdad@yahoo.com HindMalik78@gmail.Com

تاريخ استلام:٢٠١٩/٦/١٦ تاريخ قبول النشر:٢٠١٩/٧/٧ تاريخ النشر:٢٠٢٠/٦/٣٠م

الملخص:

إن مفهوم العدالة الانتقالية حديث الظهور إذ إنه ارتبط أساسا بمعالجة قضايا الخرق الخطير والتجاوزات التي تتعرض لها حقوق الانسان خلال الصراعات والاوضاع الناتجة عن العنف واستعمال القوة في المجتمعات التي هي في طور التحول الديمقراطي ،إذ إن العدالة الانتقالية تهدف بالأساس الى استعادة السلم المدني واعادة بناء مؤسسات الدولة فهي تحتاج الى عدالة متعددة الابعاد : قضائية تحقق سيادة القانون ، وتصحيحية ترمم جراح الماضي ، وتوزيعية تتصف في اعادة توزيع الثروات .

الكلمات المفتاحية: الانتقالية، نورنمبورغ، نظام دكتاتوري، العدالة.

Transitional justice: a study of the concept and mechanisms

Hend Malik Hasan Prof. Asaad Tarish Abdulredha

Martyrs Foundation College of Political Science

University of Baghdad

Abstract:

The concept of transitional justice is newly emerging, as it was mainly associated with addressing issues of serious breaches and abuses of human rights during conflicts and situations resulting from violence and the use of force in societies that are in the process of democratization, as transitional justice aims primarily to restore civil peace and rebuild institutions The state needs multidimensional justice: a judicial system that achieves the rule of law, corrective restoration of the wounds of the past, and a distributive characteristic of the redistribution of wealth.

المقدمة :

تعد موضوعة العدالة الانتقالية من المواضيع التي تحظى باهتمام كبير داخل الاوساط الاكاديمية والسياسية ، خصوصا عند ربطها بأمن واستقرار المجتمعات ،إذ تمثل العدالة الانتقالية مقاربة مهمة لبناء الامن والاستقرار في مرحلة مابعد الصراع ، نظرا لما تحتويه من ضمانات للتعايش والسلم في المجتمع ، كما انها تعمل على عدم العودة للسلطوية داخل المجتمع ومنع انتهاكات حقوق الانسان والعمل الجاد لكشف مرتكبيها واتاحة لهم فرصة الاعتراف بأخطائهم ، وذلك من أجل خلق مجتمع قادر على تجاوز ارث الماضي دون اهدار لحقوق ضحايا ، لذلك سوف نتطرق في هذاالبحث الى توضيح مفهوم العدالة الانتقالية والتتبع التاريخي لتطورها، بالإضافة الى بيان أهم الآليات الدولية المعتمدة :

اشكالية الدراسة :

إن ماحدث من انتهاكات لحقوق الانسان في مختلف المجتمعات خلال مدة الانتقال من الانظمة السلطوية الى مراحل التحول الديمقراطي ادى الى ضرورة الاخذ بمشروع العدالة الانتقالية لتجاوز تلك الظروف لذلك يمكن طرح الاشكالية الآتية :

الى أي مدى ساهمت الآليات القانونية والسياسية في تحقيق العدالة الانتقالية .

وتندرج ضمن هذا السؤال البحثي الاسئلة الفرعيةالآتية :

١- ما العدالة الانتقالية ؟ وكيف تكون المفهوم.

٢- ما اهم الآليات التي تساهم في تحقيق العدالة الانتقالية .

فرضية الدراسة :

يتحدد نجاح مشروع العدالة الانتقالية بمدى قدرة الآليات في بناء توافق اجتماعي عادل وادارة التنوع المجتمعي ، وكلما فشلت تلك الآليات في الاستجابة لتطلعات المكونات المجتمعية والحد من انتهاكات حقوق الانسان أدى ذلك الى دخول الدول في الاحتراب الداخلي والانقسام الذي يهدد وجود الدولة والمجتمع .

المبحث الاول - العدالة الانتقالية (المفهوم ، النشأة)

يُعدّ مفهوم العدالة الانتقالية من المفاهيم التي لاتزال غامضة بالنسبة للكثيرين ، إذ يرى البعض بأنّها تكييف للعدالة على النحو الذي يلائم مجتمعات تخوض مرحلة إنتقال في اعقاب حقبة من تفشي انتهاكات حقوق الانسان ، إذ يهتم بمجموعة من الآليات أو الاستراتيجيات المتنوعة لمواجهة الانتهاكات بهدف خلق مستقبل اكثر عدالة وديمقراطية ، والتي بخلافها تنذر السير بدوامة عنف مستمرة ، ومن ثم يُعيق الهدف المرجو للانتقال لذلك سوف نتناول في هذا المبحث مفهوم العدالة الانتقالية .

المطلب الاول : **مفهوم العدالة الانتقالية**:

أولا – العدالة الانتقالية لغة :

إن مفهوم العدالة الانتقالية من المفاهيم المركبة ،إذ إنّه مركب من كلمتين : (العدالة) و (الانتقالية) ، إذ إن معنى العدالة لغةً من العدل: " هو ما قام في النفوس أنه مستقيم ، وهو ضد الجور ، والأصل : عدل الحاكم في الحكم ، يعدل عدلاً ، وهو عادل من قوم عدول ، وعدل عليه في القضية فهو عادل، وبسط الوالي عدله ومعدلته، والعدل : هو الذي لا يميل به الهوى فيجور في الحكم . و العدل: الحكم بالحق ، فيقال: هو يقضي بالحق ويعدل ، وهو حاكم عادل ذو معدلة في حكمه ، والعدل من الناس المرضي قوله وحكمه "[١]. وجاء ذكره في القران الكريم في قولة تعالى **(إنَّ اللـه يَـأمُرُ بِالعَدلِ والإحسـانِ وايتـاء ذى القربـى)**[٢]. اما لفظ الانتقالية من الأصل اللغوي للفعل نقل : " الذي يعني تحويل الشيء من موضع الى موضع ، نقلة ينقله نقلا فانتقل . والتنقل : التحول . ونقله تنقيلا إذا كثر نقله . والنقلة : الاسم من انتقال القوم من موضع الى موضع . والنقيل : ضرب من السير، وهو المداومة عليه . ويقال : إنتقل سار سيرا سريعا[٣].

ثانيا – العدالة الانتقالية اصطلاحا:

مثلت العدالة الانتقالية جدلا اكاديميا، ونظريا حول تفسير ماهيتها بوصفها مفهوماً، وممارسة، لذلك لايوجد اتفاق على مفهوم العدالة الانتقالية نظرا لتباين

مايتضمنه من اختلافات في الخصائص والآليات، والاستراتيجيات ، لذلك تعتبر العدالة الانتقالية من المقاربات الجديدة التي تعني بمسالة الانتقال الديمقراطي بطرق سلمية ، وبأيجاد مخرج سياسي وقانوني للتعامل مع مخلفات العنف السياسي للنظام السلطوي(٤). إذ يعد مفهوم العدالةالانتقاليةمن المفاهيم الحديثة ليس على المستوى الوطني فقط ، وإنّماعلى المستوى الدولي،وهولايندرج ضمن فقه العلوم السياسية فقط.لكنه يندرج أيضا ضمن دراسات حقوق الانسان ، كما يرى البعض أنّ العدالة الانتقالية ماهي إلاّاحد فروع القانون الدولي ؛ لذلك حظي هذاالمصطلح بالاهتمام من الاكاديمين وصناع القرارالسياسي،كما حظي ايضابالاهتمام في المجالين السياسي والقانوني،وخصوصا في المجتمعات الانتقالية (٥). لذلك بدأ مصطلح العدالة الانتقالية يتردد على نطاق واسع في الدول التي تمكنت شعوبها من الاطاحة بنظم إتسمت بالدكتاتورية والقمع أو بالفساد ، والاتجاهات المعاصرة تقوم على حقيقة :إنّه في البلاد التي عانت صراعات مسلحة او حكم نظم استبدادية او دكتاتورية لابُد ان يعقب انتهاء تلك الصراعات او زوال هذه النظم الأخذ بمبادئ العدالة الانتقالية التي تقوم اساسا على توثيق الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان التي تم ارتكابها في حق المواطنين ، وغيرها من صور إساءة استعمال السلطة ، وكشف حقيقتها وإعلام المواطنين بها ، فضلا عن محاسبة المسؤولين عن تلك الانتهاكات والتجاوزات ، وتطهير مؤسسات الدولة ممن تورط في ارتكاب الجسيم من الجرائم والتجاوزات مع اصلاح تلك المؤسسات بهدف منع تكرار مثل تلك الانتهاكات مع القصاص العادل للضحايا، وإنصاف اهليهم او تخليد ذكراهم ، ووضع البرامج اللازمة لإعادة تأهيل ودمج من هم على قيد الحياة منهم ، فضلا عن تحقيق المصالحة بين اطياف الشعب المختلفة (٦).لذلك فقد قدمت عدة تعاريف للعدالة الانتقالية وهي تختلف من باحث الى اخر بحسب الزاوية التي ينظر اليها ويختص فيها، لذلك سنتناول بعض التعاريف التي قدمت لها بحيث عرفتها هيئة الامم المتحدة من خلال تقرير مجلس الامن الصادر في ٢٤ اب ٢٠٠٤ بأنها " يشمل مفهوم العدالة الانتقالية كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي

يبذلها المجتمع لتفهم تركته من تجاوزات الماضي الواسعة النطاق ، بغية كفالة المساءلة وإقامة العدالة وتحقيق المصالحة ، وقد تشمل هذه الآليات القضائية وغير القضائية على السواء مع تفاوت مستويات المشاركة الدولية او عدم وجودها مطلقا ، ومحاكمات الأفراد والتعويض وتقصي الحقائق والإصلاح الدستوري ، وفحص السجل الشخصي للكشف عن التجاوزات والفصل فيها او اقترانها معا "[٧] . يعتبر هذا التعريف اعترافا صريحا للعدالة الانتقالية وبوجودها وبتاريخها ، ونظريتها التي بدأت في التشكيل منذ ثمانينيات القرن العشرين من خلال التجارب الدولية ، وبناء نظرية جديدة في مجال الانتقال الديمقراطي مبنية على مايأتي [٨] :

١- كشف حقيقة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان .

٢- تحديد المسؤوليات بشأنها .

٣- جبر الاضرار المترتبة عنها وتحديد ضمانات عدم تكرارها .

٤- تعزيز السلم المدني والمصالحة الوطنية .

ويمكن تعريفها ايضا بأنها " عملية المصالحة التي يسعى المجتمع المتحول الى تحقيقها من خلال اعادة تكييف العدالة واقامة دولة الحق والقانون ، بالشكل الذي يعترف بأنتهاكات حقوق الانسان المرتبطة بالنظم ومحاسبة المسؤولين عليها "[٩] .ومن هنا يتبين ان هذا المفهوم يرتبط بمتغيرين اساسيين هما [١٠] :

- ان يكون المجتمع والدولة في اطار انتقال سواء من نزاع مسلح او صراع الى السلم ، او من حكم تسلطي الى حكم ديمقراطي ، اي يفترض على المجتمع ان يتحرر من حالة سلبية الى حالة ايجابية على اختلاف اشكال هذه التحول .
- ان يكون هناك انتهاكات حقوقية قامت بها النظم ضد مواطنيها مما يستدعي تدخلا لازالة اثار هذه الانتهاكات وردع المتورطين لتحقيق مفهوم دولة القانون ، مما يعكس حالة من الديمقراطية قائمة على احترام حقوق الانسان والقانون ، وتحقيق مبدأ مفهوم العدالة الاجتماعية بين افراد المجتمع .

كما يعرفها معهد الربيع العربي على انها " مجموعه من الأساليب والآليات التي يستخدمها مجتمع ما لتحقيق العدالة في فتره انتقالية في تاريخه ، تنشأ فيه الفترة غالبا بعد اندلاع ثورة او انتهاء حرب ، وتركز اليات عمل العدالة الانتقالية على الاقل على اربع مقاربات أولى لمواجهة انتهاكات حقوق الانسان الماضية ، وهي : الدعاوى القضائية لجان الحقيقة ، برامج التعويض ، والإصلاح المؤسسي "[١١].اما الدكتور عبد الحسن شعبان فقد عرف العدالة الانتقالية بانها" الانتقال من حالة نزاع داخلي مسلح الى حالة السلم، او الانتقال من حكم سياسي تسلطي الى حالة حكم ديمقراطي، او التحرر من احتلال اجنبي باستعادة او تأسيس حكم محلي، وكل المراحل تواكبها وقد يتطلب بعض الاجراءات الاصلاحية الضرورية والسعي لجبر الاضرار لضحايا الانتهاكات الخطيرة " [١٢] .

ويمكن تعريفها أيضا بأنها " مجموعة التدابير القضائية وغير القضائية التي تقررها بلدان مختلفه لمعالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان في أوقات النزاع او القمع من قبل الدولة . وتشمل هذه التدابير المقاضاة الجنائية ، وبرامج التعويض ، والاصلاحات المؤسسية المختلفة ، ولجان الحقيقة "[١٣] .ويشير الكاتب اندرو كورا في مقاله " العدالة الانتقالية في تونس " ان العدالة الانتقالية هي في بعض الاحيان "عدالة انتقال " او " انتقال عدالة " أي هي جزء استباقي حمائي تحسبا واتقاء لأي انزلاقات على الصعيد الامني والاجتماعي لئلا ينحرف الضحايا الحقيقيون والمحتملون لسلوكيات انتقامية من اولئك الذين اجرموا وانتهكوا حقوقهم فيصبحون بذلك أشد اجراما وانتهاكاللأمن على الاصعد كافة ولأن الانتقام لايولد الا انتقاما اخر اشد منه ، وبالتالي تختزل العدالة الواقعية او تجهضها في مهدها . فالذي حدث ولازال يحدث في الكثير من الدول الافريقية واللاتينية والاسيوية ، جعل من المجتمع الدولي يفكر مليا تقديرا وتقريرا انه ثمة الكثير من الآليات الواجب اتخاذها فورا وعلى عجل للحيلولة دون اراقة المزيد من الدماء والدخول في نفق مظلم يعلم اوله ولايعلم اخره [١٤] .

وبناء على جملة التعاريف لمفهوم العدالة الانتقالية نلاحظ انها تتصف بالخصائص التالية [١٥] .

١– التدرج المرحلي : فتجسيدها يكون بالتدريج والمرحلية ، فلا يمكن تغيير أي من القناعات المترسخة في دولة دفعة واحدة ، واذا تم الاندفاع نحو التغيير دون التدرج فقد يؤدي لنتائج عكسية .

٢– الامتداد الزمني : حيث تصحيح مسار العدالة الانتقالية يتطلب اجراءات معقدة ومتشعبة في مؤسسات وهياكل الدولة ، هذه التغيرات قد تتقاطع مع عوامل مستقرة في جذور الدولة كالفساد وثقافة الشعب ، وقد تواجه عقبات كبيرة ، كما تتطلب قدرا من التخطيط لرسم المسارات التي ستتبعها العدالة الانتقالية لكي تحقق الهدف منها ، وهو المصالحة والسلام والاستقرار ، أي الظروف الموائمة للديمقراطية وهو مايتطلب اعواما كثيرة ، لان الشعوب في مرحلة التحول ترفع سقف توقعاتها ، وتنتظر تحقيق مطالبها ، وعلى رأسها العدالة الانتقالية بالسرعة التي تتناسب مع حجم الحماس المرتبط بحالة التحول .

٣– التعاونية والتشاركية : فبناء المجتمعات في مرحلة مابعد الصراع والحروب ، او الاستبداد والاحتلال، لايمكن لاحد المكونات الاجتماعية ، او الفصائل السياسية ، او التيارات او الاحزاب او الأيدولوجيات ان تنجز مثل هذه المهمة الثقيلة وحدها ، فتحتاج لتعاون وتنوع الافكار لكي يتحمل الجميع مسؤولية النتائج[١٦] .

ثالثا - وظائف العدالة الانتقالية :

تستهدف العدالة الانتقالية عدة وظائف مستمدة من أهدافها ومن هذه الوظائف مايأتي[١٧] :

١– اعادة الاعتبار للكرامة الانسانية وحفظ الذاكرة الفردية والجماعية وإعادة تأكيد صفة المواطنة والتحري والكشف عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان ليتم الاعتراف العام بها وتجبرها .

٢- إطلاق حوار عام وتعددي حول ثقافة حقوق الانسان وقضايا العدالة والسلم والديمقراطية وإطلاق مبادرات يشارك فيها المجتمع المدني وكل الفاعلين الاجتماعيين لوضع خطط ومراجعة التشريعات ذات الصِّلة والتربية على حقوق الانسان ووضع برامج تدريب وتكوين مستمر لكل ذي صلة بالموضوع

٣- تفعيل حق المجتمع في معرفة الحقيقة من خلال التعبير الحر والمناظرات العمومية حول القضايا ذات الصِّلة .

٤- توثيق كل الانتهاكات والتحريات عليها وتسجيلها حفاظا على الذاكرة الفردية والاجتماعية .

٥- اغناء الثقافة الديمقراطية من خلال بعدها الإنساني والحقوقي والسياسي .

٦- تدعيم دور المجتمع المدني وتشجيعه على الكشف والاستفادة من تجارب العدالة الانتقالية ، لان معظم حالات العدالة الانتقالية تحركت بفعل المجتمع المدني من خلال نشطاء حقوق الانسان وحركات أقارب وعائلات الضحايا .

المطلب الثاني - نشاة العدالة الانتقالية

نشأ مفهوم العدالة الانتقالية في ظل الاهتمام العالمي المتزايد بالتصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان في مرحلة مابعد الصراعات والنزاعات للانتقال الى الديمقراطية في صورتها المعاصرة، واتسع مفهوم العدالة الانتقالية ليستوعب العديد من العلوم القانونية والآليات القضائية وغير القضائية، مثل السياسية والثقافية والتنموية والاقتصادية والتعليمية والاخلاقية والتاريخية والفلسفية والاجتماعية الى ان امتد ليشمل أيضاً الدراسات الدينية ، وبدأ البحث الاكاديمي الحقيقي لهذا المفهوم يتضح اكثر فاكثر من خلال التغيرات السياسية الحادة في اوربا الشرقية والانتقال الى مرحلة الديمقراطية في امريكا اللاتينية وافريقيا[١٨]. فيرجع بعض الباحثين اصل مفهوم العدالة الانتقالية الى محاكم نورمبرغ ١٩٤٥، حيث عمدت الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية الى توسيع نطاق أليات القانون الجنائي في حينها ، لتمكن من محاكمة قيادات عسكرية وسياسية بعينها في النظامين النازي والياباني ، مع التركيز على الجرائم التي

ارتكبت، وليس من منطق انتمائهما فقط وقد جنب هذا التوجه بعض اركان النظامين من المتابعة القضائية ، لكن مكن من ابراز الجانب الجنائي والحقوقي في تجاوزات الانظمة المهزومة مما كان له اثر حاسم في تعزيز الوعي الحقوقي على المستوى الدولي [١٩] . لذلك لم يعرف مفهوم العدالة الانتقالية ازدهاره ويصبح حقلا مستقلا للبحث في القانون الدولي ، الا مع تجارب الانتقال الديمقراطي في اوربا وامريكا الجنوبية خلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين فقد صاحبت محاكمات اعضاء النظام العسكري في اليوناني ١٩٧٥ والارجنتيني ١٩٨٣ تعبئة حقوقية دولية واسعة تم تأجيج ما انكشف من انتهاكات ارتكبتها تلك الانظمة خلال فترات حكمها ، وقد فرضت هذه التعبئة منح اهمية خاصة للجانبين الجنائي والحقوقي في التحول السياسي ، وعدم اقتصاره على متابعات فردية تبنى على دعاوى فردية او اجتماعية محدودة في احسن الاحوال [٢٠].وان الحقبة الممتدة من أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي أعطت زخما وحافزا جديدا للعدالة الانتقالية ، إذ تمثل المدة في أثناء الحرب الباردة وما بعدها ، والمتمثلة بانهيار الاتحاد السوفيتي في العام ١٩٩٠ ، وتطور مفهوم العدالة الانتقالية خلال المراحل الانتقالية لحكم الديكتاتوريات العسكرية ، كما في أمريكا اللاتينية ودول شرق ووسط أوربا ، وكذلك أفريقيا في أعقاب الحرب الباردة [٢١] .

اما على المستوى العربي فمنذ ثلاث عقود بدأت فكرة العدالة الانتقالية تدخل الادب الحقوقي والسياسي العربي بدءا من المغرب مرورا بمصر وصولا الى بلدان المشرق العربي وهو امر مرتبط بانتشار الثقافة الديمقراطية بوجه عام والثقافة الحقوقية بوجه خاص ، لاسيما علاقته بانبثاق عدد من مؤسسات المجتمع المدني ونشاطها وفعاليتها ، خصوصا مع نهاية الانظمة الشمولية وبداية عهد الحريات وتعزيز دور المجتمع المدني والاعلاء من شأن الفرد ، اذ اصبحت الديمقراطية واحترام حقوق الانسان القيم العليا التي يقاس بها تقدم أي مجتمع ، وهو مايفرض علاقة جديدة بين الحاكم والمحكوم تكون مبنية على الديمقراطية وفصل السلطات واستقلال القضاء وسيادة القانون [٢٢] .

وفي هذا الاطار عرفت البيئة الدولية بروز عده تجارب للعدالة الانتقالية ، اي ان منحى العدالة الانتقالية شهد تطورا ملحوظا لاسيما بعد نهاية الحرب الباردة ، ولهذا يمكن من خلال مسح واستقراء لمختلف التجارب الدولية في تطبيقها لمفهوم العدالة الانتقالية الحديث عن مراحل ثلاث للعدالة الانتقالية وهي كالتي :

المرحلة الاولى : عقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة ، وتجسدت اساسا في محاكمات نورنمبورغ ، كما ان العدالة الانتقالية تمركزت ابان هذه المرحلة حول فكرة التجريم والمحاكمات الدولية المترتبة عليها ، متخذه من اتفاقية الابادة الجماعية ، وارساء قواعد لن تسمح فيها بعد تبرير انتهاكات حقوق الانسان باسم الاستجابة للأوامر كأليات تساعد على تطبيق العدالة الانتقالية، كما احتل منتهكو حقوق الانسان رأس الاولويات في اجندة تحقيق العدالة (٢٣).

المرحلة الثانية : ارتبطت هذه المرحلة بتسارع مرحلة الدمقرطة والتحول السياسي التي عاشتها الكثير من الدول خلال الحرب الباردة وحتى نهاية الثمانينيات والتي شهدت حالات من الصراع الداخلي وجرائم ضد الانسانية متأثرة بالصراع الدولي ، وقد ازدهر هذا المفهوم واصبح حقلا بحثيا في القانون الدولي مستفيدا من تجارب التحول الديمقراطي في اوربا وامريكا الجنوبية وما تبعهُ من فظائع ارتكبتها الانظمة السلطوية الحاكمة وهو ماشكل تعبئة حقوقية دولية واسعة ، منحت اهمية خاصة للجانبين الجنائي والحقوقي في التحول السياسي ، ورفعت هذه التعبئة الحقوقية شعار العدالة الجنائية بوصفها قاعدة اساسية لتحقيق العدالة الانتقالية ، وقد تميزت هذه المرحلة بأنتشار لجان الحقيقة ، حيث كان اول انشاء لها في اوغندا عام ١٩٧٤ ، تحت اسم لجنة التحقيق في الاختفاء القسري ، ثم بوليفيا سنة ١٩٨٢وكذلك الارجنتين سنة ١٩٨٣، للتحقيق في مصير ضحايا الاختفاء القسري ابان الحكم العسكري بين ١٩٧٦و١٩٨٣(٢٤).

المرحلة الثالثة : يعد تاسيس المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة في ١٩٩٣ الارضية الجديدة لمفهوم العدالة الانتقالية ، فتعدد النزاعات وتكرارها اثر في معاودة تجارب العدالة الانتقالية ، وفي هذا السياق تم انشاء المحكمة الجنائية الدولية

الخاصة براوندا في ١٩٩٤، ثم في ١٩٩٨ تم اقرار النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية ، وقد كان لهذه التغيرات الاثر الواضح في ابرام العديد من اتفاقيات السلام منها اتفاقية اروشا المتعلقة ببوروندي ، واتفاقية ماركوسيس الخاصة بساحل العاج ، فضلا عن اعتماد نموذج محاكمات نورمبرغ ، لاسيما مع دخول ميثاق روما الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية لحيز التنفيذ في ٢٠٠٤ واقرار وجود المحكمة كألية دائمة لمحاسبة مرتكبي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان [٢٥].وبناءا على ذلك يمكن القول بان مفهوم العدالة الانتقالية يمد بمراحل عدة لتطوره وذلك عن طريق التفاوت والتنوع في التجارب التي مر ذكرها وغيرها ، والتي استطاع مفهوم العدالة الانتقالية ان يأخذ بالتبلور والاستقرار بشكل راسخ .

المبحث الثاني - اليات العدالة الانتقالية :

تندرج ضمن العدالة الانتقالية كعملية مجموعة الآليات التي يتخذها مجتمع ما لتحقيق العدالة في مرحلة انتقالية من مراحل عدم الاستقرار التي قد يمر بها حيث تتيح هذه الآليات كيفية التعامل مع قضايا القمع والانتهاكات ضد الانسانية ،وسبل الوصول الى مصالحة وجبر الضرر الحاصل في المجتمع) وفي مايلي نستعرض اهم الآليات :

المطلب الاول - الآليات القضائية وشبه القضائية :

اولا – الآليات القضائية :

١ – وضع قانون خاص بالعدالة الانتقالية : وهي الآليات التي تكتسب صبغة قانونية كوضع قانون خاص للعدالة الانتقالية واتباع المحاكمات الجنائية ، وان تنفيذ نهج شامل للعدالة الانتقالية قد اثبت ضرورة حجز زاوية لتعزيز سيادة القانون التي تساهم في الاستجابة والتغلب على الظروف التي تولد الصراع المسلح وتؤدي لنفس العواقب والاثار ، كما ان معظم النزاعات تنشأ جراء اخفاق النظام القانوني او تختفي بعدهُ[٢٦] . فغالبا مايتم التحضير لوضع قانون العدالة الانتقالية اثناء المرحلة الانتقالية مع مراعات مدى ملائمتها واستمراريتها ، فضلا عن منع القوانين التي تتعارض مع القانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الانساني بغية تعزيز استقلالية ونزاهة العدالة ، وتدل على

صدق ونوايا الحكومة في مسيرة الاصلاح ، كما يمكن الاستعانة بقانون العرف والذي يتمتع بشرعية وطنية ويراعي سمة الخصوصية للدول وتتعامل السلطات القضائية الوطنية والدولية ، وليس فقط مع المطالبات الفردية للشكاوي الجماعية ولكن الطبيعة الادارية والقضائية التأديبية ، وضرورة ان تنعكس الالتزامات الناشئة بموجب القانون الدولي في القانون المحلي [٢٧].

٢ –المحاكمات القضائية (الدعاوى الجنائية) : وتشمل التحقيقات القضائية مع المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات حقوق الانسان ، وفي الكثير من الاحيان يركز المدعون في تحقيقاتهم على من يعتقد انهم يتحملون القدر الاكبر من المسؤولية عن الانتهاكات [٢٨] . وتُعّد المحاكمات القضائية واحدة من اهم العناصر المحورية في أي استراتيجية إنتقالية للعدالة ، والتي يمكن التعويل عليها للتحقيق في مجال المحاسبة ، وتدخل من ضمن مبادرات المقاضاة المحاكم المحلية والمحاكم الجنائية الدولية والمحاكم المختلطة ، وضمن هذا الاطار تسمى العدالة الانتقالية ب(العدالة الجنائية) . وفي ضوء ذلك ترمي الى إجراء محاكمات جنائية للمسؤولين عن ارتكاب الجرائم بما في ذلك الانتهاكات الخطرة لحقوق الانسان ، والتي قد تشمل :الابادة الجماعية والجرائم ضد الانسانية وجرائم الحرب ومن ثم الحد من ظاهرة الافلات من العقاب [٢٩]. وماينبغي الاشارة اليه هو انه بالرغم من ان ضرورة محاكمة مسؤولين عن انتهاكات حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني اثناء الحروب او أوقات حكم الانظمة الديكتاتورية، مسلم بها على المستويات الرسمية وغير الرسمية باعتبارها من الأسس التي تساعد على تكريس العدالة وتجاوز المرحلة الانتقالية. كما ان هناك اجماع حول ضرورة اشراك وتفعيل دور القضاء الوطني في هذا المسعى باعتباره يمثل الضمان الفعلية لعدم تكرار الانتهاكات مستقبلا، الى جانب ثقة السكان المحليين وامكانية محاولتهم اكثر مع المؤسسات القضائية المحلية في حال توفرها على القدرات والمؤهلات التي تمكنها من اداء دورها، ويكفي في هذا الصدد ان نشير الى اعتماد مبدا

الاختصاص التكميلي في اطار المحكمة الجنائية الدولية ون أجل اعطاء الاسبقية للمحاكم الوطنية [٣٠].

ثانيا - الآليات شبة القضائية :

١ – لجان الحقيقة :

وهي لجان تهدف لأنشاء صورة كاملة لأسباب وطبيعة ومدى الانتهاكات وتخول منح العفو للمتهمين الذين ارتكبوا جرائم في حق المواطنين ، حيث يتم كشف الحقيقة ذات الصلة المرتبطة بالقانون السياسي ومعرفة مصير الضحايا واستعادة الكرامة والانسانية والحقوق المدنية واتخاذ تدابير التعويض وتوصية لمنع انتهاكات في المستقبل بأعداد تقرير يقدم النتائج، ويطلق عليها احيانا اسم لجان الحقيقة او هيئة الحقيقة والكرامة او لجان التقصي [٣١] . وتستمد هيئات الحقيقة والمصالحة مبادئها من مبادى حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني وقيم الديمقراطية والمحاكم القضائية لحقوق الانسان وتفيد من تجار دول اخرى ، وهي تنطلق من الثقافة الوطنية والموروث الوطني المحلي ، وتساهم في اثراءها جهود المجتمع المدني والخبراء الحقوقيين وهو مايعزز مداخل التحول الديمقراطي [٣٢] . وقد اصبحت لجان الحقيقة والمصالحة احد الخيارات الاساسية لتجسيد العدالة الانتقالية ، اذ يمكن اعتبار هذه اللجان كمقاربات وسيطة وغرضها المسائلة عن الجرائم المرتكبة في الماضي والانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان ، وان هذه اللجان لأتشملالمقاضاة الصارمة كتلك التي تتضمنها اليات العدالة الجنائية[٣٣] . وتصور اسباب تكوين لجان كشف الحقيقة الى عدة اسباب [٣٤].

١– توفر منبرا عاما للضحايا.

٢– اثبات الحقيقة بشان الماضي ، محاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الانسان.

٣– تحفز على النقاش العام وتثريه .

٤– توصي بتعويضات للضحايا، وتوصي كذلك بالإصلاحات القانونية والمؤسسية اللازمة.

٥– تعزز المصالحة الاجتماعية .

٦- وتساعد على تعزيز التحول الديمقراطي.

واستنادا على تمثل لجان تقصي الحقائق واحدة من اليات العدالة الانتقالية وهي هيئات مستقلة مؤقتة مستقلة مؤقتة يستمر عملها لمدة محدودة ، تستمد شرعيتها من المهام التي تمنحها لها الحكومة او بعض الجهات الدولية ولأتعد هذه اللجان سلطة قضائية اذ غالبا مايتم تشكيلها في مراحل الانتقال السياسي وتستهدف الكشف عن الحقائق وانصاف المتضررين وتعويضهم بوصفهم ضحايا النظام السابق ، كما تسهم هذه اللجان في تسهيل مهمة المحاكم الجنائية بتقديمها الادلة والوثائق التي تحصلت عليها [٣٥]. وبعباره اخرى فان لجان الحقيقة هيئات غير قضائية تجري تحقيقات بشأن الانتهاكات التي وقعت في الماضي القريب تعمل على اصدار تقارير وتوصيات من اجل العمل على معالجة الانتهاكات والترويج للمصالحة ، وتعويض الضحايا واحياء ذكراهم وتقديم مقترحات لمنع تكرار هذه الانتهاكات مستقبلا ، اذ عادة ما تتعامل المجتمعات التي تعرف انتهاكات حقوق الانسان مع العدالة الانتقالية على انها نشاط يركز على بناء مجتمع امن يسوده السلم الاهلي [٣٦] .

المطلب الثاني - الآليات السياسية والاجتماعية :

اولا – المشاورات الوطنية : لقد شددت لجنة حقوق الانسان في قرارها ٧٠/ ٢٠٠٥على اهمية الشروع في عملية شاملة من المشاورات الوطنية ، لاسيما مع الجهات المتضررة من انتهاكات حقوق الانسان ، للمساهمة في وضع استراتيجية شمولية للعدالة الانتقالية تراعي الظروف الخاصة لكل حالة وتتفق مع المعايير الدولية لحقوق الانسان ،وهي تعبر عن الرغبة السياسية والاجتماعية التي ترسخ احترام حقوق الانسان والعمل نحو التحول الديمقراطي ، كما انها تعد بمثابة اتفاق اخلاقي يمنع تكرار الجرائم والانتهاكات مستقبلا [٣٧] .

ثانيا – جبر الضرر : ويقصد به تقديم تعويضات للضحايا لجبر الضرر الذي اصابهم ، والعمل على اعادة ادماجهم في المجتمع ورد الاعتبار لذاكرتهم ، علما ان الجبر يمكن ان يكون ماديا في شكل مساعدات مادية مالية وطبية ومدرسية او رمزيا

(متحف، نصب) ويمكن ان يكون فرديا وجماعيا[٣٨]. اذ ان الاهداف المتوخاة من تدابير التعويض (سواء كانت مادية ام معنوية) ، فهي عدة ومتنوعة ومن بينها : الاقرار بفضل الضحايا جماعات وإفرادا ، وترسيخ ذكرى الانتهاكات في الذاكرة الجماعية ، تشجيع التضامن الاجتماعي مع الضحايا ، وإعطاء رد ملموس على مطالب رفع الحيف ، وتهيئة المناخ الملائم للمصالحة عبر استرجاع ثقة الضحايا في الدولة، فضلا عن ان مبدأ التعويضات اصبح الزاميا بموجب القانون الدولي ، فعلى الرغم من اختلاف التزامات كل دولة في تفاصيلها الدقيقة تبعا لاختلاف الاتفاقيات التي صادقت عليها ، إلاّ اننا نلحظ تنامي التوجه نحو إقرار مبدأ الزامية تعويض ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان بالنسبة للدول كافة [٣٩] .

ثالثا – الاصلاح المؤسساتي : تعد عمليةاصلاح مؤسسات الدولة من اهم غايات العدالة الانتقالية من اجل ضمان منع تكرار ما حدث من انتهاكات عن طريق تلك المؤسسات، او عن طريق القائمين عليها بما يتضمنه ذلك من اعادة هيكلة الاجهزة والمؤسسات المشتبه في ارتكاب منتمون لها انتهاكات لحقوق الانسان ،او اساءة استعمال السلطة وذلك لإزالة الاسباب والعناصر التي ادت الى تلك الانتهاكات والممارسات التعسفية او القمعية بما يضمن تعديل انماط ممارسة السلطة نحو الشفافية والنزاهة ومراعاة حقوق الانسان لذلك يجب ان تتسع اجراءات العدالة الانتقالية لكي تتضمن اصلاح مؤسسات الدولة وارساء سيادة القانون التي يجب ان تحكم عمل تلك المؤسسات[٤٠]. وان التجارب اثبتت ان لايمكن استيفاء متطلبات التحول الديمقراطي وتحقيق العدالة الانتقالية من دون وجود تصور واضح ومتكامل لإصلاح ثلاث مؤسسات هي(الامن ، والقضاء والاعلام) مع ملاحظة :

١– ان لايعني هذا الاصلاح هدما لتلك المؤسسات .

٢– ان لايكون معنى الاصلاح مجرد تغيير الولاءات من السلطة القديمة الى السلطة الجديدة[٤١].ولبلوغ هذه الاهداف يستلزم [٤٢] :

٣– إعادة هيكلة مؤسسات الدولة التي تواطئت في اعمال العنف او الانتهاك .

٤– إزالة التمييز العرقي او الاثني القديم العهد .

٥– منع مرتكبي انتهاكات حقوق الانسان من الاستمرار في الاستفادة من شغل المناصب .

اذ يجب ان تضمن العدالة الانتقالية اعادة اصلاح المؤسسات بأحداث تغيير بنيوي في اجهزة الدولة ، واستبعاد من ساهموا في انتهاكات حقوق الانسان والفساد منها ، وتنقيتها من صور التمييز العرقي والسياسي والجهوي والقبلي والايدلوجية ، واعادة مراجعة المناصب العمومية في الدولة وفق معيار موضوعي ، لاعادة الثقة في هذه المؤسسات ، وتمكينها من اداء دورها من منطلق ان للعدالة الانتقالية هي عدالة تأسيسية علاجية تهدف الى ازالة اثار الانتهاكات والفساد ، واعادة تأكيد المواطنة والمساواة لاعاده ثقة المواطنين وجمعهم في اتجاه البناء الجديد للدولة الذي يحتاج للتأسيس له على مستوى النص الدستوري ، من اجل ان يتضمن قواعد للفحص تكون اداه فاعلة للانتقال وتكفي للاقناع بأن البنى المؤسساتية التي سمحت بوقوع انتهاكات حقوق الانسان او ممارسات فساد واسعة قد تم تقويمها [٤٣].

رابعا – المصالحة الوطنية : هيكل محاولات التسوية والتوفيق بين طرفين يجمعهما وطن واحد، بينهما نزاعا كيف ما كانت طبيعته ، كما تعني مشروع الإنهاءالخلاف تجاوزا واقتناعا او نظير تعويضا تلك لمتضرر من النزاع ، وتكون عادة لخدمة المصلحة العليا للبلد ، يراعي فيها الولاء للوطن وتأكيد الانتماء ، كما انها مطلبا وطنيا ،فهي تعمل من اجل صالح الجماعة [٤٤] . لذلك فان العدالة الانتقالية ذات صلة وثيقة بالمصالحة الوطنية وان المصالحة كأحد مكونات منظومة العدالة الانتقاليةتشكل في حد ذاتهااهم اهدافها ، اذ من المتفق علية ان المصالحة الوطنية من اهم مفردات اي تسوية سياسية وان عدم تحقيقها يفشل هذه التسوية برمتها ، وان هناك العديد من الدول التي ركزت في المراحل الانتقالية على الية المصالحة لاعادة تحقيق السلام الاجتماعي في المجتمع ولعل تجربة جنوب افريقيا توفر افضل الممارسات في هذا الشأن [٤٥] . اذ ان اهم مايميز مرحلة العدالة الانتقالية في جنوب افريقيا انها اعتمدت على الية لبلوغ

المصالحة الوطنية ، تقوم على اساس اقرار المسؤول بما ارتكبه من انتهاكات وتجاوزات امام هيئة معرفة الحقيقة كشرط للحصول على العفو بلوغا للمصالحة الوطنية من اجل تحقيق العدالة التصالحية وليس العدالة العقابية او الانتقامية (٤٦).

وبناء على ما تقدم يمكن القولعن طريق الآلياتسابقة الذكر، ان من الممكن ان تتحقق عدالة اثناء مدة الانتقال وصولا الى نظام ديمقراطي ، ويتم ذلك عن طريق معايير عدة لابد ان تأخذ بنظر الاعتبار عند الاخذ باليات العدالة الانتقالية او تطبيقها ، ويمكن ان تتم هذه الآليات على المستوى الوطني بشكل كامل او على المستوى الدولي او على نحو مختلط ، اذ ان هذه الآليات من المتوقع ان تكون اكثر قدرة على تحقيق المصالحة الوطنية والسلام الاجتماعي ، لاسيما في حالة اعتمادها على مجموعة من القيم الاجتماعية والثقافية التي تكون قادرة على استيعاب الاختلافات في روايات الاطراف المختلفة للأعمال العدائية التي تعرضت لها المجتمعات ، وان اليات العدالة الانتقالية لاتشتغل بشكل منفرد وانما توظف وفقا لمنظومة فكرية متكاملة ، فمثلا يعتبر الاقرار بالحقيقة دون تعويضات خطوة بلا معنى ، ويعد منح تعويضات مادية دون عمليات مكملة لقول الحقيقة والمكاشفة سيكون بنظر الضحايا محاوله لممارسة سياسة تكمييم الافواه ، وقد تحتاج التعويضات من جانب اخر الى دعمها بواسطة الاصلاحات الؤسسية لإعلان الالتزام الرسمي بمراجعة الهياكل التي ساندت او ارتكبت انتهاكات حقوق الانسان .

الخاتمة

ان العدالة الانتقالية هي الطريقة التي تعني بمسألة الانتقال من الحرب الى السلم او من نظام دكتاتوري الى نظام ديمقراطي ، تستند في الاساس الى مرجعيات ومعايير متنوعة اساسها المشترك مبادى حقوق الانسان والقانون الانساني الدولي وقيم الديمقراطية ، حيث تقوم على السلم والديمقراطية والتنمية العادلة وسيادة القانون .كما أنّها تشمل كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم تركته من تجاوزات الماضي الواسعة النطاق بغية كفالة المساءلة وإقامة العدالة ،

وقد تشمل هذه الآليات القضائية وغير القضائية وتتمثل بتقصي الحقائق ، ومحاكمة الافراد المرتكبين للجرائم ، وجبر الضحايا ، والإصلاح المؤسسي وصولا الى تحقيق الهدف الاسمى منها وهو المصالحة ، وان الأخذ بهذه الآليات يتضمن مراعاة الطريقة التي تم فيها الانتقال الى الديمقراطية ، والكيفية التي يتم فيها التعامل مع الماضي بعد الانتقال ، ومراعاة الخصوصيات السياسية والوطنية ، واستقلال السلطة القضائية ، والالتزام بالقواعد الدولية للعدل والأنصاف ، بما يعزز ذلك من عمل آليات العدالة الانتقالية ،ويضفي عليها المشروعية والمصداقية .

قائمة الهوامش:

(١)جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور ، لسان العرب ، الجزء التاسع ، دار صادر ، بيروت ، بلا، ص٦١

(٢) القران الكريم ، سورة النحل ، الاية (٩٠)

(٣) جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور ، لسان العرب ، الجزء الثالث عشر ، دار صادر ، بيروت ، بلا، ص٣٤٤.

(٤)محمد جبرون واخرون ، ما العدالة – معالجات في السياق العربي ، المركز العربي للأبحاث ومركز الدراسات ، بيروت ، ٢٠١٤،ص٢٠٤.

(2) Kieran Mcevoy, Beyond Legalism: 'Towards a Thicker Understanding of Transitional Justice', Journal of Law and society ,vol.34 ,2007, p.439.

(٣) عادل ماجد ، " العدالة الانتقالية " والإدارة الناجحة لما بعد الثورات ، مجلة السياسية الدولية ، العدد١٩٢ ، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ،القاهرة ، نيسان ٢٠١٣ ، ص١٠.

(٧)أحمدشوقيبنيوب،العدالةالانتقالية :المفهوموالنشأة،جريدةالمستقبلالعربي،العدد ٤٢١، يوليو٢٠١٣، ص ١٢٩.

(٨) احمد شوقي بنيوي ، العدالة الانتقالية ، المفهوم والنشأة والتجارب الدولية ، حلقة نقاشية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٨مايو ، ٢٠١٣،ص١٠١.

(٩) خالد نصر الدين ونيفين محمد توفيق ، العدالة الانتقالية ، مركز وحدة الدراسات والبحوث البرلمانية والاكاديمية ، مصر ، ٢٠١٢، ص٦.

(١٠) كمال بمقداروليلى حسيني ، اشكالية العدالة الانتقالية واثرها على بناء العدالة الاجتماعية في افريقيا ، مجلة الميزان ،العدد ١، المركز الجامعي بالنعامة ، الجزائر ، ٢٠١٦، ص٥٧.

(١١) باخويا ادريس ، العدالة الانتقالية في ضوء قانون المصالحة الوطنية بالجزائر ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، العدد ٢ ، المجلد ٦ ، المركز الجامعي لتامنغست – الجزائر ،٢٠١٧، ص ٩٩.

(٢) عبد الحسن شعبان ، الشعب يريد ... تاملات فكرية في الربيع العربي ، دار اطلس ، بيروت ،٢٠١٢، ص١٩٥.

(٣)Ruti Teitel,Editorial Note ,transitional Justice Globalized, the International Journal of Transitional Justice , 2008, p.1-4

(١٤) هواري قادة ، العدالة الانتقالية ... الوجه الاخر للعدالة ، مجلة جيل حقوق الانسان ، العدد٢٢، مركز جيل البحث العلمي ، الجزائر ، ٢٠١٧، ص٣.

(١٥)صباح كزيز ونجاة مدوخ ، العدالة الانتقالية في اليمن بين المفهوم وتحديات التطبيق ، مجلة جيل للأبحاث القانونية المعمقة ، العدد ١٠، مركز جيل للبحث العلمي ، لبنان ،٢٠١٧، ص٦٢.

(١٦) صباح كزيز ونجاة مدوخ ، مصدر سبق ذكره، ص٦٣.

(١٧) كوسة عمار ، المجتمع المدني والعدالة الانتقالية دراسة في بعض التجارب الدولية العربية ، مجلة حقوق الانسان والحريات العامة ، العدد ١، المجلد ٢ ، جامعة ابن بأديس مستغانم ، الجزائر ، ٢٠١٧ ، ص٢٢.

(١٨) توفيق المديني ، تونس الثورة المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية ، ط١ ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص ٣٣٦ .

(١٩) يوسف ازروال وليلى لعجال ، الاطار التشريعي للعدالة الانتقالية في تونس مابعد الثورة ، المجلة الجزائرية للامن الانساني ، العدد ٢ ، المجلد١، جامعة باتنة ، الجزائر ، ٢٠١٦،ص١٦٤-١٦٥.

(٢٠)ليلى نقولا رحباني،التدخل الدولي مفهوم في طور التبدل، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١١، ص ٩٨ .

(٣) مروة نظير ، العدالة الانتقالية:قراءة مفاهيمية ومعرفية ، ، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) علىالموقع :www.globalarabnetwork.comتاريخ الزيارة ١٢/١٢/ ٢٠١٩.

(٢٢)عبد الحسين شعبان ، العدالة الانتقالية : مقاربات عربية لتجربة دولية ، في مجموعة باحثين، الطائفية والتسامح، والعدالة الانتقالية من الفتنة الى دولة القانون ،ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٣،، ص١٠١.

(2) Lydiah Bosir , "Overomised, Underdeliverd:Transitional Justice in sub-Saharan Afica", Occasional papers Series, International Center for transitional Justice , July 2006,pp6-7.

(١) Ranya yusran, The Implenation of transitional justice , p11.

(٢٥) يوسف ازروال وليلى لعجال ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦٦-١٦٧. وكذلك ينظر: عبد الحسين شعبان، العدالة الانتقالية : مقاربات عربية لتجربة دولية , مصدر سبق ذكره ، ص١٦٥-١٦٦.

(٢٦) مفوضية الامم المتحدة ، ادوات سيادة القانون لدول مابعد الصراع : رصد النظم القانونية ، جنيف ، الامم المتحدة ، ٢٠٠٦،ص٦.

(٢٧) نجاة جواني ، العدالة الانتقالية في ظل الحراك العربي : تونس نموذجا ، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة العربي بن مهيدي – ام البواقي ، الجزائر ، ٢٠١٥،ص٢٣-٢٤.

(٢٨) المركز الدولي للعدالة الانتقالية ، ماهي العدالة الانتقالية ،٢٢ سبتمر ٢٠١٧ متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع https://www.ictj.org/ar/aboutتاريخ الزيارة ٢٠١٩/١٢/١٣.

(١) عادل ماجد، العدالة الانتقالية والإدارة الناجحة لما بعد الثورات ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٩٢)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، نيسان٢٠١٣ ، ص١٤.

(٢) نصر الدين بو سماحة ، الممارسة الدولية في مجال العدالة الانتقالية ، مجلة القانون والمجتمع والسلطة ، العدد الثاني ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة وهران ، الجزائر ، ٢٠١٣،ص٢٦.

(٣١) احمد شوقي بنيوت ، حول مفهوم العدالة الانتقالية وشروطها المؤسسة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٤٢٣، مركز دراسات الوحدة العربية ،٢٠١٤، ص١٢٨.

(٣٢) احمد شوقي بنيوت ، حول مفهوم العدالة الانتقالية وشروطها المؤسسة ،مصدر سبق ذكره ، ص١٢٨.

(٣٣) فوزية قاسي ، تكامل اليات العدالة الانتقالية والعدالة الجنائية : لجنة الحقيقة والمصالحة في سيراليون نموذجا ، مجلة حوليات كلية الحقوق والعلوم السياسية ، العدد ١ ، المجلد ٦ ،جامعة وهران ، الجزائر ، ٢٠١٤، ص٢٠٦.

(٣) امنة داخل مسلم ، العدالة الانتقالية : دراسة مقارنة مابين دولة جنوب افريقا والعراق ، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى كلية العلوم السياسية جامعة بغداد ، ٢٠١٥،ص٢٤-٢٥.

(٣٥) طيبي محمد بلهاشم الامين ، لجان الحقيقة والمصالحة كألية لتجسيد مفهوم العدالة الانتقالية ، مجلة القانون المجتمع والسلطة ، العدد١ ، المجلد ٢، جامعة وهران ، الجزائر ، ٢٠١٣، ص١١٥.

(٣٦) طيبي محمد بلهاشم الامين ، مصدر سبق ذكره ، ص١١٥ .

(٣٧) نجاة جواني ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠.

(٣٨) العدالة الانتقالية في تونس ، الاليات والمعايير الدولية ، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على المواقع http://www.justice-transitionnelle.tn/arتاريخ الزيارة ٢٠١٩/١٢/١٣.

(١) رضوان زيادة ، كيف يمكن بناء تونس الديمقراطية العدالة :الانتقالية للماضي وبناء مؤسسات المستقبل ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد٣٠، بيروت ، ربيع ٢٠١١، ص ١٦٦.

(٢) توفيق المدني ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٧٦.

(٤١)اسماء حمايدية ، دور المجتمع المدني في انجاح مسار العدالة الانتقالية ، مجلة حقوق الانسان والحريات العامة ، العدد ٢، المجلد ١، جامعة ابن باديس مستغانم ، الجزائر ، ٢٠١٦، ص٢٥٦.

(٤) امنة داخل مسلم ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٤.

(٤٣) سعد الدين ابراهيم ، " عوامل قيام الثورة العربية ، مجلة المستقبل العربي العدد ٣٩٩، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٢، ص١٣٢.

(٤٤) شربال مصطفى ، المصالحة الوطنية في الجزائر : تحديات وعقبات ، المجلة الجزائرية للدراسات السوسيولوجية ، العدد ٥، المجلد ٣، جامعة جيجل ، الجزائر ، ٢٠١٧، ص٣.

(٤٥)اسماء حمايدية ،مصدر سبق ذكره ، ص٢٥٦.

(٤٦)عادل ماجد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢.

قائمة المصادر:

القران الكريم

اولا – المعاجم والموسوعات:

١ – جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور ، لسان العرب ، الجزء التاسع ، دار صادر ، بيروت ، بلا.

٢– جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور ، لسان العرب ، الجزء الثالث عشر ، دار صادر ، بيروت ، بلا.

ثانيا –التقارير:

١ – مفوضية الامم المتحدة ، ادوات سيادة القانون لدول مابعد الصراع : رصد النظم القانونية ، جنيف ، الامم المتحدة ، ٢٠٠٦.

ثالثا – الكتب العربية والمترجمة :

١ – توفيق المديني ، تونس الثورة المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية ، ط١ ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ,٢٠١٣

٢ – أمحند جبرون واخرون ، ما العدالة – معالجات في السياق العربي ، المركز العربي للأبحاث ومركز الدراسات ، بيروت ، ,٢٠١٤

٣– عبد الحسن شعبان ، الشعب يريد ... تاملات فكرية في الربيع العربي ، دار اطلس ، بيروت ،٢٠١٢,

٤ – ليلى نقولا رحباني، التدخل الدولي مفهوم في طور التبدل، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١١.

٥- خالد نصر الدين ونيفين محمد توفيق ، العدالة الانتقالية ، مركز وحدة الدراسات والبحوث البرلمانية والاكاديمية ، مصر ، ٢٠١٢,

٦- عبد الحسين شعبان، العدالة الانتقالية : مقاربات عربية لتجربة دولية ، في مجموعة باحثين، الطائفية والتسامح، والعدالة الانتقالية من الفتنة الى دولة القانون ،ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٣.

رابعا – الرسائل والاطاريح الجامعية :

١ – امنة داخل مسلم ، العدالة الانتقالية : دراسة مقارنة مابين دولة جنوب افريقا والعراق ، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى كلية العلوم السياسية جامعة بغداد ، ٢٠١٥,

٢ – نجاة جواني ، العدالة الانتقالية في ظل الحراك العربي : تونس نموذجا ، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة العربي بن مهيدي – ام البواقي ، الجزائر ، ٢٠١٥.

خامسا –الدوريات والمجلات :

١ – كوسة عمار ، المجتمع المدني والعدالة الانتقالية دراسة في بعض التجارب الدولية العربية ، مجلة حقوق الانسان والحريات العامة ، العدد (١) ، المجلد ٢ ، جامعة ابن بأديس مستغانم ، الجزائر ، ٢٠١٧ .

٢ – هواري قادة ، العدالة الانتقالية ... الوجه الاخر للعدالة ، مجلة جيل حقوق الانسان ، العدد٢٢، مركز جيل البحث العلمي ، الجزائر ، ٢٠١٧,

٣ – صباح كزيز ونجاة مدوخ ، العدالة الانتقالية في اليمن بين المفهوم وتحديات التطبيق ، مجلة جيل للأبحاث القانونية المعمقة ، العدد ١٠، مركز جيل للبحث العلمي ، لبنان ،٢٠١٧,

٤ – باخويا ادريس ، العدالة الانتقالية في ضوء قانون المصالحة الوطنية بالجزائر ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، العدد ٢ ، المجلد ٦ ، المركز الجامعي لتامنغست – الجزائر ،٢٠١٧

٥ – أحمدشوقيبنيوب،العدالةالانتقالية :المفهوموالنشأة،جريدةالمستقبلالعربي،العدد ٤٢١، يوليو,٢٠١٣

٦ – عادل ماجد ، " العدالة الانتقالية " والإدارة الناجحة لما بعد الثورات ، مجلة السياسية الدولية ، العدد ١٩٢، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ،القاهرة ، نيسان ,٢٠١٣

٧ – يوسف ازروال وليلى لعجال ، الاطار التشريعي للعدالة الانتقالية في تونس مابعد الثورة ، المجلة الجزائرية للأمن الانساني ، العدد ٢ ، المجلد١، جامعة باتنة ، الجزائر ، ,٢٠١٦
٨– كمال بمقداروليلى حسيني ، اشكالية العدالة الانتقالية واثرها على بناء العدالة الاجتماعية في افريقيا ، مجلة الميزان ،العدد ١، المركز الجامعي بالنعامة ، الجزائر ، ,٢٠١٦
٩ – احمد شوقي بنيوت ، حول مفهوم العدالة الانتقالية وشروطها المؤسسة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٤٢٣، مركز دراسات الوحدة العربية ،,٢٠١٤
١٠ – فوزية قاسي ، تكامل اليات العدالة الانتقالية والعدالة الجنائية : لجنة الحقيقة والمصالحة في سيراليون نموذجا ، مجلة حوليات كلية الحقوق والعلوم السياسية ، العدد ١ ، المجلد ٦ ،جامعة وهران ، الجزائر ، ,٢٠١٤
١١ – طيبي محمد بلهاشم الامين ، لجان الحقيقة والمصالحة كألية لتجسيد مفهوم العدالة الانتقالية ، مجلة القانون المجتمع والسلطة ، العدد١ ، المجلد ٢، جامعة وهران ، الجزائر ، ,٢٠١٣
١٢ – عادل ماجد، العدالة الانتقالية والإدارة الناجحة لما بعد الثورات ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٩٢، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، نيسان,٢٠١٣
١٣ – نصر الدين بو سماحة ، الممارسة الدولية في مجال العدالة الانتقالية ، مجلة القانون والمجتمع والسلطة ، العدد الثاني ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة وهران ، الجزائر ، ٢٠١٣ .
١٤ – رضوان زيادة ، كيف يمكن بناء تونس الديمقراطية العدالة :الانتقالية للماضي وبناء مؤسسات المستقبل ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد٣٠، بيروت ، ربيع ,٢٠١١
١٥ – اسماء حمايدية ، دور المجتمع المدني في انجاح مسار العدالة الانتقالية ، مجلة حقوق الانسان والحريات العامة ، العدد ٢، المجلد ١، جامعة ابن باديس مستغانم ، الجزائر ، ,٢٠١٦
١٦ – شربال مصطفى ، المصالحة الوطنية في الجزائر : تحديات وعقبات ، المجلة الجزائرية للدراسات السوسيولوجية ، العدد ٥، المجلد ٣، جامعة جيجل ، الجزائر ، ,٢٠١٧
١٧ – سعد الدين ابراهيم ، " عوامل قيام الثورة العربية ، مجلة المستقبل العربي العدد ٣٩٩، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٢.

سادسا – البحوث :

١ – احمد شوقي بنيوي ، العدالة الانتقالية ، المفهوم والنشأة والتجارب الدولية ، حلقة نقاشية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٨مايو ، ٢٠١٣.

سابعا – الانترنت :

١ – مروة نظير ، العدالة الانتقالية:قراءة مفاهيمية ومعرفية ، تاريخ الزيارة ١٢/١٢/ ٢٠١٩، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني :www.globalarabnetwork.com.

٢ – المركز الدولي للعدالة الانتقالية ، ماهي العدالة الانتقالية ،٢٢ سبتمر ٢٠١٧ متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع https://www.ictj.org/ar/about.

٣ – العدالة الانتقالية في تونس ، الآليات والمعايير الدولية ، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على المواقع http://www.justice-transitionnelle.tn/ar .

ثامنا – المصادر الاجنبية :

1 – Ruti Teitel,Editorial Note ,transitional Justice Globalized, theInternational Journal of Transitional Justice , 2008.

2– Kiera Mcevoy, Beyond Legalism: 'Towards a Thicker Understanding of Transitional Justice', Journal of Law and society ,vol.34 ,2007.

3 –Lydiah Bosir , "Overomised, Underdeliverd:Transitional Justice in sub-Saharan Afica", Occasional papers Series, International Center for transitional Justice , July 2006.

4 –Ranya yusran, The Implenation of transitional justice.

List of Sources and reference

:The Holy Quran

First – Dictionaries and encyclopedias:

١ – Jamal al-Din Muhammad bin Makram Ibn Manzur, Tongue of the Arabs, Part IX, Dar Sader, Beirut, none.

٢ –Jamal al-Din Muhammad bin Makram Ibn Manzoor, The Tongue of the Arabs, Part Thirteen, Dar Sader, Beirut, none.

Second – Reports:

١ –The United Nations High Commissioner, Post-Conflict Law Rule Tools: Monitoring Legal Systems, Geneva, United Nations, 2006.

Third – Arabic and translated books:

١– Tawfiq Al–Madini, Tunisia, the Revolution, the Revolution, and Building a Democratic State, 1st edition, Arab Science House Publishers, Beirut, 2013.

٢ –Amhand Jabron and others, What is Justice – Treatments in the Arab Context, Arab Center for Research and Center for Studies, Beirut, 2014.

٣ –Abdel–Hassan Shaaban, The People Want ... Intellectual Insights into the Arab Spring, Dar Atlas, Beirut, 2012.

٤ –Leila Nicola Rahbani, International Intervention Understanding in the Phase of Change, Al–Halabi Human Rights Publications, Beirut, 2011.

٥– Khaled Nasr El–Din and Nevin Mohamed Tawfiq, Transitional Justice, Center for Parliamentary and Academic Studies and Research, Egypt, 2012.

٦ –Abdel–Hussein Shaaban, Transitional Justice: Arab Approaches to an International Experience, in a Researchers Group, Sectarianism and Tolerance, and Transitional Justice from Sedition to the State of Law, 1st edition, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2013.

Fourth – Theses and university theses:

١ – Safe in a Muslim, Transitional Justice: A Comparative Study between the State of South Africa and Iraq, Master Thesis (Unpublished) submitted to the College of Political Science, University of Baghdad, 2015.

٢ – Najat Jouani, Transitional Justice in the Shadow of the Arab Movement: Tunisia as a Model, Master Thesis (unpublished) submitted

to the Faculty of Law and Political Science, University of Arab bin Mahidi – Um Al-Bouaghi, Algeria, 2015.

Fifth – periodicals and magazines:

١ – Zucchini Ammar, Civil Society and Transitional Justice A study in some Arab international experiences, Journal of Human Rights and Public Liberties, No. (1), Volume 2, University of Ibn Badis Mostaganem, Algeria, 2017.

٢ – Hawari Kada, Transitional Justice ... The Other Face of Justice, Journal of Human Rights Generation, No. 22, Generation Center for Scientific Research, Algeria, 2017.

٣– Sabah Kuzayz and Najat Mdukh, Transitional Justice in Yemen between the Concept and the Challenges of Implementation, Jill Journal for In-depth Legal Research, Issue 10, Jill Center for Scientific Research, Lebanon, 2017.

٤ – Bachoya Idris, Transitional Justice in the Light of the National Reconciliation Law in Algeria, Ijtihad Journal for Legal and Economic Studies, No. 2, Volume 6, University Center of Tamangst – Algeria, 2017.

٥– Ahmed Shoukibniob, Transitional Justice: The Concept and Establishment, The Arab Future newspaper, No. 421, July 2013.

٦ –Adel Majed, "Transitional Justice" and Successful Post-Revolution Management, International Politics Journal, No. 192, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Cairo, April 2013.

٧ – Youssef Azroual and Leila Ajal, the legislative framework for transitional justice in post-revolution Tunisia, the Algerian Journal of Human Security, No. 2, Volume 1, University of Batna, Algeria, 2016.

٨- Kamal Bamakoulili Hosseini, The Problem of Transitional Justice and its Impact on Building Social Justice in Africa, Al-Mizan Magazine, Issue 1, University Center, Ostrich, Algeria, 2016.

٩ - Ahmad Shawqi Baniout, on the concept of transitional justice and its institutional conditions, Arab Future Magazine, No. 423, Center for Arab Unity Studies, 2014.

١٠ - Fawzia Kassi, Integration of Transitional Justice and Criminal Justice Mechanisms: The Truth and Reconciliation Commission in Sierra Leone as a Model, Annals of the College of Law and Political Science, Issue 1, Volume 6, University of Oran, Algeria, 2014.

١١- Tibi Mohamed Belhachem El-Amine, Truth and Reconciliation Commissions as a Mechanism to Embody the Concept of Transitional Justice, Journal of Community Law and Power, No. 1, Volume 2, University of Oran, Algeria, 2013.

١٢ - Adel Majed, Transitional Justice and Successful Post-Revolution Management, Journal of International Politics, No. 192, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Cairo, April 2013.

١٣ - Nasr El-Din Bou Samaha, International practice in the field of transitional justice, Journal of Law, Society and Power, second edition, Faculty of Law and Political Science, University of Oran, Algeria, 2013.

١٤ - Radwan Ziada, How can a democratic Tunisia be built justice: transitional for the past and building the institutions of the future, Arab Journal of Political Science, No. 30, Beirut, Spring 2011.

١٥- Asmaa Hamaideh, The Role of Civil Society in Making Transitional Justice Successful, Journal of Human Rights and Public Liberties, No. 2, Volume 1, Ibn Badis Mostaganem University, Algeria, 2016.

١٦ – Charbel Mostafa, National Reconciliation in Algeria: Challenges and Obstacles, Algerian Journal of Sociological Studies, No. 5, Volume 3, University of Jijel, Algeria, 2017.

١٧– Saad Eddin Ibrahim, “Factors for the Establishment of the Arab Revolution,” Arab Future Magazine No. 399, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2012.

Sixth: Research:

١ –Ahmed Shawky Bennawi, Transitional Justice, Concept, Origination and International Experiences, Panel Discussion, Center for Arab Unity Studies, Beirut, May 8, 2013.

Seven – Internet:

١ – Marwa Nazeer, Transitional Justice: Conceptual and Cognitive Reading, Date of Visit 12/12/2019, an article published on the website: www.globalarabnetwork.com.

٢ – The International Center for Transitional Justice, What is Transitional Justice, 22 September 2017 is available on the International Information Network (Internet) at https://www.ictj.org/ar/about.

3 – Transitional justice in Tunisia, international mechanisms and standards, available on the Internet (Internet) at http://www.justice-transitionnelle.tn/ar .

Eighth – Foreign sources:

1 – Ruti Teitel,Editorial Note ,transitional Justice Globalized, theInternational Journal of Transitional Justice , 2008.

2– Kiera Mcevoy, Beyond Legalism: 'Towards a Thicker Understanding of Transitional Justice', Journal of Law and society ,vol.34 ,2007.

3 –Lydiah Bosir , "Overomised, Underdeliverd:Transitional Justice in sub–Saharan Afica", Occasional papers Series, International Center for transitional Justice , July 2006.

4 –Ranya yusran, The Implenation of transitional justice.